# دليل الجمعوي

# تقديـم

منذ خسمة عشر سنة عرفت دينامية المجتمع المدني بالمغرب تطورا غير مسبوق، وقد وضعت حيوية النسيج الجمعوي بلادنا في طليعة دول المنطقة المغاربية والعربية سواء اتخذ هذا النشاط الجمعوي طابعا محليا، جهويا أو وطنيا، أو مورس على مستوى المناصرة ودعم الفئات الاجتماعية الهشة، أو اتخذ شكل عمل تنموي، تضامني أو إحساني.

لقد عرفت الحياة الجمعوية التقليدية بروز جيل جديد من الفاعلين غير الحكوميين قادرين على المساهمة بشكل ملموس في الديموقراطية والتنمية البشرية والتنمية المستدامة.

كما أن الوعي المتنامي برهانات ومستلزمات التنمية التضامنية داخل المجتمع المغربي، من شأنه المساهمة في بروز مسلسل تشاركي في مجال اتخاذ القرار أو المبادرة.

ولقد ساهم هذا الوعي في انبثاق شعور عميق وأصيل بالمسؤولية الاجتماعية المشتركة، في مواجهة العجز الاجتماعي والأخطار الاجتماعية الجديدة، مما ينيط بالجمعيات، منذ الآن، دورا خاصا هو دور مؤسسات جديدة للخدمة المشتركة لفائدة الأمة.

إن هذا الرأسمال الاجتماعي الثمين يزداد أهمية مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله. وفي هذا السياق الخاص، من المجدي التذكير بأن التنمية البشرية هي

مسؤولية الجميع، فالإدماج والتماسك الاجتماعي ليست مسألة تهم الدولة وحدها، بل إنها تعني أيضا إشراك وتعبئة المجتمع المدني، بجميع مكوناته، لخلق الشروط المناسبة لنجاح تنمية بشرية مستدامة.

وبناء على ذلك، فإن تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تعتبر النموذج الأمثل لسياسة عمومية إدارية، يستلزم تعبئة "ذكاء اجتماعي" حقيقي.

وهذا الأمر، الذي يتم حاليا تجسيده على أرض الواقع، ينبغي تقويته من أجل تدعيم الشراكة والمساهمة واحتضان المشاريع من طرف السكان المستفيدين.

كما أنه من الضروري للجمعيات، المدعوة للعب دور طلائعي، أن تصبح أكثر مهنية. فالتنمية المحلية أصبحت مهنة تستلزم الإلمام بمجالات الهندسة الاجتماعية، إدارة وتسيير مشاريع، عقلنة التدخلات، المقاربة التشاركية، التقييم... وغيرها من المعارف التي لايمكن للجمعيات الاستغناء عنها.

إن من شأن هذا الدليل أن يساهم في إكساب الجمعيات الموجودة، أو تلك التي سيتم إحداثها، العديد من المهارات. فهو يتضمن مهارات ذات صلة بالجوانب القانونية والمؤسساتية والمالية والتدبيرية، فضلا عن معلومات هامة للعمل الجمعوي.

إننا، من خلال هذا الدليل، ندشن بداية برنامج طموح تنجزه الوزارة دعما للجمعيات.

**عبدالرحيم الهاروشي**
وزير التنمية الاجتماعية
والأسرة والتضامن



# مقدمة

تعتبر الجمعيات مقاولات من نوع خاص لارتكازها على قيم التضامن والديمقراطية، وللاستقلالية، وللمسؤولية، وللالتزام تجاه المجتمع.

ولعل هذه المقومات هي التي تؤهلها للاضطلاع بدور هام في ديناميكية التنمية المستدامة، والحد من المخاطر المحتملة للعولمة ومخلفاتها السلبية على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والتربوي.

لقد كان مجال الجمعيات في السابق منحصرا أساسا في الأنشطة الاجتماعية والثقافية، والرياضية وهي أنشطة تلبي لأعضائها رغبات معنوية فقط.

ومع التحولات السريعة التي عرفها المغرب، أصبح اللجوء إلى الجمعيات مطلبا ملحا لدعم الأنشطة الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والبيئية... بل إن هذه المؤسسات أصبحت أداة لا محيد عنها لتعزيز المجهود الوطني المبذول من أجل القضاء على آفة الفقر والتهميش، والحد من استفحال ظاهرة البطالة، إلى جانب الحفاظ على البيئة، وإدماج المرأة في التنمية، وللإسهام في تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب... الخ. ويجدر القول، أن الجمعيات أصبحت بمثابة رهان لتلبية الحاجيات الاجتماعية وبروز وتدعيم مجتمع مدني مستقل ومسؤول يشارك بكامل الفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبالنظر إلى مميزاتها، والمقومات التي ترتكز عليها، أصبحت هذه المؤسسات تنشط في مجالات عديدة منها تدعيم قيم الديمقراطية، الدفاع على حقوق الإنسان، إشراك

السكان لتسيير شؤونهم بأنفسهم، توفير فضاءات لترسيخ قيم التضامن، تحرير الروابط الاجتماعية. مساعدة الفئات المعوزة، وفي أوضاع صعبة، (الأشخاص المعاقين، أطفال الشوارع...) وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الجمعيات، بحكم علاقات القرب التي تربطها بالسكان المحليين، أفضل مخاطب لهم وأحسن إطار لتلبية حاجياتهم وتعزيز المجهودات التي تبذلها الدولة في هذا المجال، ومرد ذلك أن هذه المؤسسات تمكن السكان من الإمكانيات والوسائل التنظيمية الضرورية للمشاركة بشكل فعال وإرادي في التنمية.

في هذا الإطار، ومن أجل الدعم التقني للجمعيات، تم التفكير في إصدار هذا الدليل الذي يتكون من سبعة أجزاء:

**الجزء الأول** | الإطار القانوني للجمعيات
**الجزء الثاني** | مدخل لمحاسبة ومالية الجمعيات
**الجزء الثالث** | تعبئة الموارد
**الجزء الرابع** | تأسيس الشراكات
**الجزء الخامس** | هندسة المشاريع
**الجزء السادس** | نصوص عامة
**الجزء السابع** | عناوين ومعلومات مفيدة

وقد تمت صياغة هذا الدليل بالتعاون مع الجمعية المغربية للتضامن والتنمية (AMSED) والجمعية المغربية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة (AMAPPE).